

قرر :

مادة ١ - تعفى من الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والسيارة المهداة من سفارة جمهورية ألمانيا الاتحادية إلى إدارة متاليوم لمكافحة البهائاريا والصادر بالمواقفة على قبول اهدائها قرار ر الجمهورية رقم ٩٨١ لسنة ١٩٧٣ المشار إليه .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٢ ذى القعدة سنة ١٣٩٣ (١٦ ديسمبر سنة ١٩٧٣) أنور السادات

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ١١١٥ لسنة ١٩٧٣

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى قانون نظام الإدارة المحلية الصادر باللانون رقم ١٢٤ لسنة ٦٠ والقوانين المددلة له ولائحته التنفيذية ؛

قرر :

مادة ١ - اعتماد قرار مجلس مدينة فارسكور بمجلسه المنعقد بتاريخ ١٩٧٢/١١/٢٨ بالتنازل عن مبلغ ٢٠٩٧ جنيها و ١٥٢ مليا في متاحرات إيجار مساكن وإستهلاك المياه والإنارة المستحقة على المهجر عن السنة المالية ١٩٧٢/٧١

مادة ٢ - اعتماد قرار مجلس مدينة ديساط بمجلسه المنعقد بتاريخ ١٩٧٢/١٢/١٧ بالتنازل عن مبلغ ١١٢٩٤ جنيها و ٣٦٥ مليا في الإيجارات المتأخرة على المهجرين من مدن القناة حتى ١٩٧٢/٦/٣٠

مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٢ ذى القعدة سنة ١٣٩٣ (١٦ ديسمبر سنة ١٩٧٣) أنور السادات

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ١٩١٦ لسنة ١٩٧٣

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٧ بتنظيم السلطة فيما يختص بالعامد الدينية وبتعيين الرؤساء الدينين والأديان المسموح بها في البلاد والمعدل بالقانون رقم ٢٨٣ لسنة ١٩٥٦ ؛

وخشية من صدور حكم في الاستئناف يكون في غير صالح المديرية مما يترتب عليه الإضرار بصالح العملية التعليمية في هذه المنطقة الآهلة بالسكان خاصة وليس للدرسة أي منفذ سوى هذا الفناء والحاجة ماسة لاستقلاله .

ويمتلك الفناء السيد / محمد علي عطا وهو من كبار التجار بنها ويمتلك عدة رات كثيرة بحيث أن مساحة الفناء ٤٩٠ مترا مربعا تقريبا وحدوده كالآتي : -

الحد البحري : بمساحة ملك أحمد معوض وبعضه ملك أحمد السمكري بطول ٢٤,٤٦ مترا تقريبا .

الحد الشرقي : شارع العقاد بطول - ٢٠ مترا تقريبا

الحد القبلي : مدرسة عمر بن الخطاب الإمدادية بطول ٢٤,٥٥ مترا تقريبا .

الحد الغربي : ملك أحمد السمكري بطول ٢٠,٠٥ مترا تقريبا .

وحيث إن السيد محافظ القليوبية وافق بتاريخ ١٩٧٣/٩/١٨ على طلب استصدار قرار إستيلاء بالإيجار على الفناء المشار إليه .

وحيث إن المادة الثالثة من القانون رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن تعديل بعض الأحكام الخاصة بترع الملكية لانفعة العامة والاستيلاء على العقارات نصت على أن يكون الإستيلاء على العقارات اللازمة لوزارة التربية والتعليم ومعاهدها بقرار من رئيس الجمهورية .

وحيث إن الأمر يقتضى الإستعجال محافظة على صالح مرفق التربية والتعليم وحسن سيره .

لذلك يتشرف وزير التربية والتعليم بعرض مشروع القرار المرافق له رجاء التفضل بالموافقة عليه وإصداره ما

وزير التربية والتعليم

علي عبد الرازق

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ١٩١٣ لسنة ١٩٧٣

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى قانون الجمارك الصادر بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ والقوانين المددلة له ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٨١ لسنة ١٩٧٣ ؛